بيروت في 2025/9/10

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

النائب ادكار جوزف طرابلسي

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: غياب المجالس التحكيمية المدرسية وقرار تقليص التعليم إلى أربعة أيام.

حيث إنّ القانون رقم 515 ينظم آلية تحديد الأقساط المدرسية ويُلزم المدارس الخاصة بوضع الموازنات بالشراكة مع لجان الأهل وتحت رقابة وزارة التربية والتعليم العالي،

وحيث إنّ المجالس التحكيمية التي يُفترض أن تبتّ في النزاعات الناشئة بين إدارات المدارس ولجان الأهل، ولا سيما بما يتصل بموضوع الأقساط وتوزيع الأعباء، لا تزال غائبة منذ وقت طويل، ما ينعكس سلباً على حقوق الأهالي والطلاب ويُضعف آلية الحلّ القانوني،

وحيث إنّه تمّ سابقاً اعتماد نظام التعليم لأربعة أيام في الأسبوع نتيجة ظروف قاهرة فرضتها جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية والحرب التي شهدتها البلاد،

وحيث إنّ هذه الظروف قد انتفت اليوم بالنسبة للقطاع التربوي، في حين لا تزال وزارة التربية متمسّكة باعتماد نظام الأربعة أيام، الأمر الذي يثير تساؤلات جدّية حول جودة التعليم، ومستقبل المناهج، وانعكاس ذلك على الطلاب والأهالي،

وحيث إنّ استمرار هذا النظام لم يُرفق بتوضيح رسمي حول الأسس التربوية أو الإدارية التي بُني عليها،

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. متى سيقوم مجلس الوزراء بتعيين المجالس التحكيمية التي تساهم في فضّ النزاعات بين إدارات المدارس ولجان الأهل، بما يحمي حقوق الطلاب والأهالي والمدارس ويعزز العدالة والشراكة التربوية؟
2. لماذا لا تتم العودة الى نظام الخمسة أيام خاصة وان الامور قد استتبَت و لم يعد هنالك من ظروف قاهرة، بما يضمن التعويض عن الفاقد التعليمي ويحافظ على جودة التعليم؟

ادكار جوزف طرابلسي